السياحة البيئية في المجالات المحمية ودورها في تنمية السياحة المستدامة -حالة الحظائر الوطنية في الجزائر-

Ecotourism in protected areas and its role in the development of sustainable tourism – the case of national parks in Algeria –

د. نورالدين شارف، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، charefnour@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/12/16 تاريخ القبول: 2019/05/14 تاريخ النشر: 2019/06/01

ملخص : يهدف البحث إلى تسليط الضوء على السياحة البيئية كشكل حديث من أشكال السياحة الذي يستقطب عددا متزايدا من السياح مع زيادة الوعي العالمي بأهمية البيئة الطبيعية وضرورة المحافظة عليها، كما يهدف إلى تبيان الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه السياحة البيئية داخل المجالات الطبيعية المحمية عموما والحظائر الوطنية على وجه الخصوص في ترقية السياحة المستدامة، وفي الأخير قمنا بعرض واقع استغلال الحظائر الوطنية الجزائرية في مجال السياحة البيئية، وأهم متطلبات النهوض بهذا النوع من السياحة في الجزائر بغية تحقيق سياحة مستدامة تحافظ على هذه الموارد الطبيعية الهامة، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها هو الضعف الكبير في استغلال الحظائر الوطنية الجزائرية لترقية السياحة البيئية والسياحة المستدامة، رغم كبرها وتنوعها وثرائها، وهذا نتيجة العديد من الأسباب والعوامل التي عرضناها في هذا البحث، كما قدمنا جملة من الاقتراحات والتوصيات التي يمكنها النهوض بهذا النوع من السياحة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : سياحة بيئية؛ سياحة مستدامة؛ حظائر وطنية؛ الجزائر.

تصنيف JEL : Q57،L83.

Abstract:

The objective of the research is to highlight ecotourism as a modern form of tourism that is attracting increasing numbers of tourists, due to the growing global awareness of the importance of the natural environment, and the need to preserve it. It also aims to demonstrate the important role that ecotourism can play in protected natural areas in general and national parks in particular in promoting sustainable tourism. Finally, we presented the reality of the exploitation of

Algerian national parks in the field of ecotourism, and the most important requirements for the promotion of this type of tourism in Algeria, in order to achieve a sustainable tourism preserving these important natural resources. One of the most prominent results is the great weakness in the exploitation of the Algerian national parks to promote ecotourism and sustainable tourism, despite their size, diversity and richness, and this is the result of many reasons and factors presented in this research. We also made a number of suggestions and recommendations that can promote this type of tourism in algeria.

.**keyword** : ecotourism, sustainable tourism, national parks, Algeria.
jel classification code : L83; Q57.

المؤلف المرسل: نورالدين شارف ، الإيميل: charefnour@gmail.com

1. المقدمة:

يشكل قطاع السياحة أحد القطاعات الاقتصادية المهمة الخالقة للثروة ومناصب الشغل في كثير من بلدان العالم، وتبذل الدول ومؤسساتها السياحية مجهودات كبيرة لزيادة تنافسية وجهتها السياحية والتموقع الجيد في سوق السياحة العالمي، ويعتبر قطاع السياحة في بعض الدول الصغيرة، المصدر الرئيسي لجلب العملة الصعبة والتوظيف.

الجزائر هي البلد الأكبر مساحة في قارة افريقيا وتتميز بتنوع مناخي وبيئي كبير يؤهلها لتكون وجهة سياحية عالمية بامتياز، إلا أن واقع قطاع السياحة في بلدنا متخلف كثيرا عن الركب، وعدد السياح الأجانب لا يتجاوز المليون سائح سنويا حسب الإحصائيات الرسمية، وذلك لأسباب عديدة يصعب حصرها، أبرزها المعوقات المتعددة للاستثمار السياحي الخاص، مركزية القرار السياحي، مشكلة العقار السياحي، قلة هياكل الاستقبال، ضعف آليات الترويج السياحي،..الخ.

مع تزايد الاهتمام والطلب العالمي على أنشطة السياحة البيئية كشكل حديث من أشكال السياحة الذي يستغل الطبيعة والمجالات الطبيعية المحمية لأغراض الترفيه والتسلية مع المحافظة على التنوع البيئي، تحاول الكثير من الدول توظيف مجالاتها المحمية من غابات

وحظائر ومحميات طبيعية لاستقطاب السياح الأجانب وتنشيط السياحة وخلق أنشطة اقتصادية مرافقة ومفيدة للسكان المحليين.

تملك الجزائر مجموعة هامة من المجالات المحمية، أغلبها عبارة عن حظائر وطنية غنية بالتنوع البيولوجي ومنتشرة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب، منها ما هو ذو طابع غابي، وبعضها ذو طابع جبلي واثنتين صحراويتين من أكبر الحظائر الصحراوية وأشهرها عالميا، وفي حالة الاستغلال الجيد والمخطط، يمكن لهذه الحظائر الوطنية أن تلعب دورا محوريا في تنشيط السياحة البيئية واستقطاب عدد لا بأس به من السياح خلال كل فصول السنة، وهذا سيساهم بلا شك في خلق قطاع سياحي نشط يدعم استراتيجية التنويع الاقتصادي الهادفة إلى الخروج من التبعية الكبيرة لقطاع النفط، ويحقق في نفس الوقت تنمية سياحية مستدامة.

وسنحاول في هذا البحث ابراز مساهمة السياحة البيئية داخل الحظائر الوطنية التي تحوزها الجزائر في تنشيط قطاع السياحة عموما والسياحة المستدامة خصوصا، وذلك من خلال الإجابة على الاشكالية التالية:

كيف يمكن لترقية السياحة البيئية داخل الحظائر الوطنية أن تدعم السياحة المستدامة في الجزائر ؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية أهمها:

- ما المقصود بالسياحة البيئية وما هي مزاياها ؟
- كيف يمكن لهذا النوع من السياحة أن يدعم السياحة المستدامة داخل المجالات الطبيعية المحمية ؟
- ما هو واقع السياحة البيئية في الحظائر الوطنية في الجزائر ؟

أهمية البحث:

وتبرز أهمية الموضوع بالنظر لأهمية قطاع السياحة ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في المناطق الريفية والمعزولة التي تفتقر إلى نسيج صناعي من جهة، والتوجه العالمي نحو الأشكال السياحية الصديقة للبيئة في إطار التنمية المستدامة من جهة أخرى.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ابراز المزايا الكبيرة للسياحة البيئية وإمكانية استغلال المجالات الطبيعية المحمية في ترقية هذا النوع المستدام من السياحة بما يخدم قطاع السياحة والاقتصاد الوطني، مع ابراز أهم المجالات الطبيعية التي تحوزها الجزائر في شكل حظائر وطنية والإمكانيات الكبيرة التي تتيحها هذه المجالات في مجال السياحة البيئية المستدامة.

الدراسات السابقة: هناك دراسات عديدة أغلبها أجنبي، نكتفي بعرض أهمها:

1) Cater. Erlet, (1993). **Ecotourism in the third world: Problems for sustainable tourism development**. *Tourism management*, *14*(2), 85-90.

دافع الباحث في هذا البحث بقوة على فكرة أن السياحة البيئية تفيد بشكل كبير بلدان العالم الثالث، اذا استطاعت أن توظف مواردها الطبيعية في تنمية قطاع السياحة عموما والسياحة المستدامة خصوصا دون الاضرار بهذه الموارد، التي تشكل بالنسبة لها ميزة نسبية تساعدها في زيادة قوة وجهتها السياحية.

2) Wall, G. (1997). **Is ecotourism sustainable**?. *Environmental management*, *21*(4), 483-491.

حاول هذا الباحث المتخصص في الجغرافيا والدراسات البيئية الإجابة على التساؤل التالي: هلى كل أشكال السياحة البيئية هي سياحة مستدامة فعلا؟ وقد توصل إلى أن بعض أشكال السياحة البيئية تفتقد لبعد الاستدامة وأن التنمية المستدامة للسياحة تتطلب تخطيط ومراقبة مستمرة.

3) Tardif, J. (2003). **Écotourisme et développement durable**. *VertigO-la revue électronique en sciences de l'environnement*, *4*(1).

قام هذا الباحث بعرض جملة من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع السياحة البيئية ومساهمتها في التنمية المستدامة من زاوية نظرية، كما لخص الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياحة البيئية في المناطق التي تحتضن المجالات الطبيعية المحمية.

4) **Stéphane Héritier**,(2007), « Les parcs nationaux entre conservation durable et développement local », *Géocarrefour*, Vol. 82/4 | pp, 171-175.

قام الباحث بعرض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحظائر الوطنية على السكان المحليين، وأبرز الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه السلطات المحلية في الحفاظ على هذه الموارد واستغلالها في مجال السياحة البيئية المستدامة والتنمية المحلية المستدامة.

ولمعالجة هذا الموضوع، قسمنا هذه الورقة البحثية إلى المحاور الثلاثة التالية:

أولا: مفهوم وأهمية السياحة البيئية؛

ثانيا: إسهام السياحة البيئية داخل المجالات المحمية في تنمية السياحة المستدامة؛

ثالثا: واقع السياحة البيئية في الحظائر الوطنية الجزائرية.

2. مفهوم وأهمية السياحة البيئية:

يرى البعض أن مفهوم السياحة البيئية (écotourisme) ظهر في بداية الثمانينات في أوساط الطبيعيين (naturalistes) في شمال القارة الأمريكية والذين كانوا يعملون جاهدين لإبراز الأخطار الكبيرة الناجمة عن دخول أعداد كبيرة من البشر إلى الأماكن الطبيعية[1]. وجاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة، الذي يمارسه الإنسان، محافظا على الميراث البشري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها[2] .

وتعرف الجمعية العالمية للسياحة البيئية، السياحة البيئية (l'écotourisme) على أنها "شكل من أشكال السفر المسؤول للمناطق الطبيعية، بحيث يتم المحافظة على البيئة وسلامة السكان المحليين"[3]. أما Honey فيعرف السياحة البيئية على أنها "السفر إلى الأماكن الطبيعية والمجالات المحمية مع التقليل من الآثار السلبية، بهدف تعليم الزوار وتوفير موارد مالية للمحافظة على هذه الفضاءات الطبيعة وتحقيق تنمية اقتصادية في أماكن الاستقبال لصالح السكان المحليين مع احترام للثقافات المتعددة وحقوق الانسان"[4].

كما عرفت السياحة البيئية بأنها "جميع الأنشطة السياحية التي تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي والحفاظ على الانسان والطبيعة في إطار مفهوم التنمية المستدامة"[5]. فيما عرفها البعض على أنها " السفر لزيارة المواقع الطبيعية من أجل الاستمتاع بالطبيعة وما يصاحبها

من معالم ثقافية بروح المسؤولية البيئية التي تضمن المحافظة على المواقع الطبيعية وعدم المساس بها، وتقلل من التأثيرات السلبية للزيارة، وتوفر فرصا للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين"[6].

وعليه فان السياحة البيئية هي ذلك النوع من السياحة الذي يستثمر في الأماكن الطبيعية والفضاءات البيئية من أجل النزهة والاستمتاع مع التحلي بروح المسؤولية البيئية وتوفير موارد مالية للمحافظة على هذه الفضاءات بالإضافة إلى خلق تنمية اقتصادية تنفع السكان المحليين لهذه المناطق.

و يمكن الوقوف على مفهوم شامل للسياحة البيئة من خلال خصائصها الفريدة التالية[7]:

- السياحة البيئية نشاط إنساني يمارسه البشر وفق قواعد وضوابط تحمي وتصون الحياة الطبيعية وترتقي بجودتها وتحول دون تلوثها وتعمل على المحافظة عليها للأجيال الحالية والأجيال القادمة.
- السياحة البيئية نشاط له عائد ومردود اقتصادي متعدد الجوانب تجمع بين الجانب المادي الملموس والجانب المعنوي الأخلاقي المؤثر والمبادئ والقيم الحميدة حيث تتحول المحافظة على سلامة البيئة بفعل هذه القيم الى مبادئ سامية.
- السياحة البيئية نشاط يجمع بين الأصالة في الموروث الحضاري الطبيعي والحداثة، حيث تجمع بين القديم والحديث مما يخلق نمطاً رائعاً من التجانس والتوافق والاتساق.
- السياحة البيئية التزام أخلاقي وأدبي أكثر منها التزام قانوني تعاقدي أو تعهدي ومن ثم فإن تأثير القيم والمبادئ سوف تحكم هذا النوع من السياحة، لأنها اتصال دائم ومستمر بين الانسان وبين المكان المحيط.

وقد تأخذ السياحة البيئية عدة أشكال:

- السفر والترحال لزيارة واستكشاف الحظائر والمحميات الطبيعية والغابات؛
- سياحة الصيد للحيوانات البرية والطيور والأسماك؛
- سياحة الغوص تحت الماء والألعاب المائية ومشاهدة الشعب المرجانية ودراسة النباتات البحرية؛

- سياحة الصحاري حيث الهدوء والسكينة ومراقبة الطيور والحشرات والزواحف والتزلج على الرمال وسباقات الصحراء؛
- استكشاف وتسلق الجبال؛
- سياحة الاستكشاف والقيام برحلات استكشافية لاستكشاف أماكن طبيعية وأخرى أثرية؛
- التخييم في الغابات والمناطق الجبلية والمعسكرات الصيفية والكشفية.

ويتطلب تطوير السياحة البيئية مشاركة فاعلة من قبل مجموعة كبيرة من المتدخلين (أشخاص طبيعيين ومعنويين)، من أشهرهم السياح البيئيين (écotouristes)، المتعاملين السياحيين (وكالات السياحة والأسفار)، السكان المحليين، الجمعيات، الهيئات المحلية والوطنية والعالمية المعنية بتطوير السياحة البيئية[8]. فيما يرى Lapeyre وزملاءه أن السياحة عموما والسياحة البيئية خصوصا تعتبر من الأنشطة الاقتصادية المرتكزة على مبدأ المزايا النسبية للدول النامية، لأنها أنشطة تستند أساسا على غنى هذه الدول بالموارد الطبيعية، والتي يمكنها توفير مداخيل للسكان المحليين من جهة، وحثهم على المحافظة على رأس المال الطبيعي من جهة أخرى[9].

وتوفر السياحة البيئية جملة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية أبرزها ما يلي[10]:

- تنويع مصادر الدخل في المناطق الريفية التي لا تحتوي على مؤسسات صناعية وتجارية؛
- تعزيز الطلب على المنتجات المحلية والخدمات التي يقدمها سكان القرى والأرياف مما يسهم في تطوير الاقتصاديات المحلية؛
- حدوث تطور في البنية التحتية، لأن انتعاش السياحة البيئية يتطلب شق طرق وإقامة بعض المؤسسات الخدمية الضرورية التي يطلبها السائح؛
- زيادة فرص الحصول على العملة الصعبة؛
- الحفاظ على التنوع البيولوجي بدعم حفظ المناطق الطبيعية والحياة البرية وتقليل حجم الضرر الذي يلحق بها؛

كما تسمح السياحة البيئية، المخطط لها بشكل جيد، والمتحكم فيها بكفاءة، بتحقيق[11]:

- المساهمة بفعالية في حماية التراث الطبيعي والثقافي؛

- تعمل على اشراك المجتمعات المحلية في عملية التخطيط والتطوير للبرامج السياحية وتحسين احوالهم؛
- تعليم الزوار الكثير من الامور المتعلقة بالطبيعة والثقافات؛
- تصلح السياحة البيئية للسفر الفردي كما أنها تكون أفضل للرحلات الجماعية المنظمة لمجموعات صغيرة؛
- ضمان موارد مالية للهيئات المكلفة بإدارة الموارد الطبيعية وخلق مناصب شغل للسكان المحليين.

ونجاح السياحة البيئية في أي بلد ومساهمتها في تفضيل البلد كوجهة سياحية يتطلب توافر مجموعة من المقومات، مميزة وقادرة على تحقيق تطلعات السياح وتغذية فضولهم في الحصول على تجربة ذات صبغة متميزة، وتقترن هذه المقومات بجملة من العناصر عند المفاضلة بين الوجهات السياحية، ويمكن تلخيصها فيما يلي[12]:

- **الندرة:** كلما كانت الموارد البيئية المتواجدة في الوجهة نادرة كلما زاد ذلك في تنافسية المنتج السياحي البيئي؛
- **استحالة التقليد أو على الأقل صعوبته:** إن قوة المنتجات السياحية البيئية تقوم إلى حد كبير على أصالتها وصعوبة تقليدها من قبل المنافسين في السوق السياحي، وهو ما يعني استمرار تدفق السياح نحو مناطق لممارسة السياحة البيئية ؛
- **القدرة على الوصول إلى الوجهة السياحية البيئية:** سواء من ناحية توفر البنية التحتية المناسبة الخاصة بالنقل، حجم المسافة المطلوب قطعها لرؤية هذه المقومات البيئية، أو تكلفة الانتقال إليها؛
- **مدى قرب عناصر الجذب السياحي البيئي من المقومات السياحية الأخرى:** مثل (الأثرية والدينية، التاريخية وغيرها)، لأن مثل هذا الأمر يزيد من حجم الشرائح السوقية التي تجد الوجهة السياحية مكانا ملائما لقضاء إجازتها فيه؛
- **توفر البنية التحتية الملائمة لخدمة السياح البيئيين:** كالفنادق والمواصلات والاتصالات، ولكن يشترط أن لا تشكل إقامتها ضررا على القيمة البيئية للوجهة السياحية.

وتعمل الكثير من الدول للمحافظة على مناطقها الطبيعية وحماية تنوعها البيولوجي، من خلال تنظيمها في شكل مجالات وفضاءات محمية (aires protégées) مثل الحظائر الطبيعية والمحميات الطبيعية، ثم استغلال هذه الفضاءات لتنشيط السياحة البيئية وخلق موارد مالية كافية لتغطية نفقات حماية وتطوير وتسيير هذه المجالات.

تمثل المجالات المحمية المكون الرئيسي والأساسي في جميع الاستراتيجيات الوطنية والعالمية الخاصة بحماية البيئة، وتحاول جميع الحكومات في إطار تطبيق الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي (CDB) الاهتمام بها من أجل حماية أصناف المخلوقات المهددة عالميا، فهذه المجالات تشكل أنظمة بيئية غنية بالموارد البيولوجية، كما يمكن الاعتماد عليها لمعالجة التغيرات المناخية العالمية الكبيرة، بالإضافة إلى استغلالها لحماية مجتمعات انسانية ومواقع أثرية تقع داخلها، وتغطي المجالات المحمية 12% من مساحة الارض مشكلة التزام عالمي واعد ومشترك لحماية البيئة[13].

يقصد بالمجالات المحمية (بالمفهوم الواسع) "كل المساحات والأقاليم المخصصة بشكل أساسي لحماية الموارد البيولوجية والحفاظ على التوازن الايكولوجي والتنوع البيولوجي"[14]، وتعرف اللجنة العالمية للمجالات المحمية (CMAP) والتابعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (.UICN)، المجال المحمي بأنه " مساحة جغرافية محددة بدقة، معترف بها، مخصصة ومسيرة، بأي وسيلة قانونية فعالة أو أي وسيلة أخرى، من أجل حماية طويلة المدى للطبيعة والأنظمة البيئية والقيم الثقافية المرتبطة بهما"[15].

شهد تصنيف المجالات المحمية تطورا كبيرا مع مرور السنين بناءا على اجتهادات خبراء المنظمات الدولية المعنية بحماية الطبيعة والمجالات المحمية، إلا أن التنظيم الشائع والمستخدم حاليا من قبل كثير من الدول يرجع إلى سنة 1994، حيث أقر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (.UICN) في اجتماع جمعيته العامة ببيونس أيرس (Buenos Aires) بالأرجنتين، التصنيف القائم على ستة (6) أصناف كبرى رئيسية وهي[16] :

1) مجالات الحماية الكاملة (المحمية الطبيعية الكاملة، المنطقة الطبيعية البرية)؛
2) مجالات لحماية الأنظمة البيئة (وأشهرها الحظائر الوطنية)؛
3) حماية عناصر طبيعية معينة (معالم بيئية)؛

4) مجالات محمية لتسيير فعال لمواطن وأنواع الحيوانات والنباتات (مجالات لتكاثر مخلوقات معينة)؛
5) مناظر طبيعية ارضية او بحرية محمية؛
6) مجالات للاستخدام المستدام للأنظمة البيئية (مثل المجال المحمي ذو موارد طبيعية نادرة).

3. اسهام السياحة البيئية داخل المجالات المحمية في تنمية السياحة المستدامة:

منذ اصدار تقرير Brundtland سنة 1987 واعتماده من قبل لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو (البرازيل) سنة 1992، ثم مؤتمر قمة الارض بجوهانسبورغ (جنوب افريقيا) سنة 2002 وبعدها مؤتمر الارض الأخير في ريو دي جانيرو أيضا سنة 2012، شكل مفهوم التنمية المستدامة محور اهتمامات غالبية الدول المتقدمة والفقيرة، كما اهتم الكثير من الباحثين بهذا المفهوم وأبعاده المتعددة في محاولة لإيجاد السبل الكفيلة بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تراعي الجوانب البيئية وتحافظ على الأنظمة الايكولوجية.

وحسب تقرير Brundtland المعنون بـ "مستقبلنا جميعا" تم تعريف التنمية المستدامة على أنها "تلك التنمية التي تهدف إلى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية على تحقيق احتياجاتها"[17]. فالتنمية المستدامة تهدف إلى ارساء توازن دائم بين الموارد الطبيعية واستغلالها من طرف الانسان لتحقيق التنمية الاقتصادية، الحفاظ على البيئة، وتحقيق تقدم اجتماعي في نفس الوقت.

وإذا كانت السياحة تفتح آفاق اقتصادية واعدة (خلق الثروة، التشغيل، توفير العملة الصعبة،..الخ) فإنها تشكل مصدر الكثير من المشكلات في ما يخص التنمية المستدامة، ولذلك فإن التحدي الأكبر في العصر الحالي بالنسبة للسياحة ليس فقط حماية البيئة بل المحافظة أيضا على التراث والتنوع الثقافي، كما لا يجب أن نغفل على حقيقة أن السياحة تخدم بشكل أكبر الاقتصاديات المتقدمة، فالقارة الافريقية مثلا تستقطب أقل من 5 %من

السياحة العالمية الوافدة[18]. ومناقشة السياحة من زاوية الاستدامة تقتضي اعتبارها ضمن أولويات التنمية المستدامة، إلا أن الملاحظ أن قطاع السياحة تم تجاهله من قبل المجتمع العالمي في مؤتمر ريو (1992) حول التنمية المستدامة، ليتم تدارك الأمر في مؤتمر جوهانسبورغ (2002) بفضل المساهمة الفعالة للمنظمة العالمية للسياحة في هذا المؤتمر والاعتراف العالمي بضرورة تبني مفهوم السياحة المستدامة بأشكالها المتعددة (السياحة البيئية، الخضراء، الريفية، الطبيعية،..الخ)[19].

وتعرف المنظمة العالمية للسياحة، السياحة المستدامة على أنها " تلك الأنشطة السياحة التي يمكن للبيئة تحملها على المدى الطويل، جيدة على المستوى الاقتصادي، عادلة على المستوى الأخلاقي والاجتماعي بالنسبة للسكان المحليين"[20]. كما تعرف أيضا على أنها "تطبيق لمفهوم التنمية المستدامة في قطاع السياحة من خلال تعديل السلوكيات في جميع الأنشطة السياحية بهدف الحفاظ على المناطق الطبيعية والريفية وحتى الحضرية، وذلك منذ خروج السائح من منزله إلى غاية وصوله وإتمامه لسفره في البلد الذي زاره"[21]. بينما يعرفها البعض على أنها: "تلك الأنشطة السياحية التي تأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الحالية والمستقبلية، وتحاول قدر المستطاع تلبية احتياجات السياح، مهنيي القطاع، البيئة والمجتمعات المستقبلة"[22].

وفي سنة 1995 عقد اجتماع عالمي عالى المستوى بمشاركة منظمة UNESCO والمنظمة العالمية للسياحة في مدينة لانزروت باسبانيا وانبثق عنه ما يعرف بالميثاق العالمي للسياحة المستدامة الذي حدد 18 مبدءا يجب احترامها لتحقيق السياحة المستدامة. وفي سنة 1999 أصدرت المنظمة العالمية للسياحة بالتعاون مع الأمم المتحدة المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة والتي تعتبر الإطار المرجعي للسياحة المستدامة والمسؤولة، وبعدها سنة 2008 تم نشر المعايير العالمية للسياحة المستدامة بالتعاون بين المنظمة العالمية للسياحة و27 منظمة عالمية مختصة، وذلك بهدف تحسين الفهم والوعي بمتطلبات السياحة المستدامة لدى المؤسسات السياحية[23].

صعوبة التوفيق بين السياحة والتنمية المستدامة تفرض توافر الارادة السياسية والوعي الشعبي لتغيير أنماط الانتاج والاستهلاك، كما يتطلب الأمر ايجاد أشكال جديدة للتنظيم

والحوكمة داخل المؤسسات السياحية لإدماج مفاهيم التنمية المستدامة داخل القطاع[24]. ويرى Hugues إلى أن الأصل في أي تنمية سياحية هو البحث عن سياحة تحترم البيئة، الثقافة، التقاليد والناس، وذلك من خلال حلقة للتثمين تعمل على استغلال عوائد الأنشطة السياحية في الحفاظ على الموارد السياحية المحلية. والسياحة البيئية بخصائصها القوية تمثل تجسيدا فعليا للسياحة المستدامة[25]. كما أن السياحة البيئية تمثل الشكل الأمثل للتنمية السياحية في المجالات الطبيعية المحمية، ويتوجب على مسيري هذه المجالات العمل على تعظيم أرباح الأنشطة السياحية وتقليل التكاليف، فالسياحة البيئية تشكل اعانة للمسيرين من أجل بلوغ أهدافهم المتعلقة بتسيير هذه المناطق.[26]

ونظرا لتزايد الاهتمام الدولى بهذا النوع من السياحة فقد أعلنت الأمم المتحدة سنة 2002 عاما عالميا للسياحة البيئية تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة السياحة العالمية، واللذان عقدا مؤتمر القمة الدولي للسياحة البيئية فى مدينة كيبك بكندا فى ماي 2002 ، حيث التقى ما يزيد على ألف مشترك من 132 دولة ممثلين للحكومات والقطاعين العام والخاص والمنظمات الأهلية، وكانت هذه القمة نتاج 18 اجتماعاً تمهيديا تخصصيا إقليميا شارك فيها حوالي 3000 عضوا من الدول والقطاعات المختلفة والمؤسسات الأكاديمية والهيئات الاستشارية والمجتمعات المدنية[27]، وتم الخروج باعتراف دولي رسمي بأهمية السياحة البيئية كأحد مداخل التنمية المستدامة للسياحة، وأن السياحة البيئية تعتبر الحل الأمثل الذي يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية، تحسين أحوال معيشة السكان المحليين، والمحافظة على الأنظمة البيئية في نفس الوقت.

وكانت أهم توصيات مؤتمر القمة للسياحة البيئية الموجهة للحكومات ما يلي[28]:

- صياغة سياسات وطنية لتنمية السياحة البيئية تكون متوافقة مع الأهداف العامة للتنمية المستدامة وذلك من خلال التشاور الواسع مع المعنيين؛
- مشاركة المجتمعات المحلية والأصلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والقائمين على حماية الطبيعة والثقافات والمعارف التقليدية والمناطق الأثرية علاوة على المؤسسات العامة والخبراء؛

- وضع آليات تنظم وتراقب هذه السياحة على المستويات القومية والإقليمية والمحلية فى ضوء مؤشرات لضمان الاستخدام المستدام وتقويم الأثر البيئي وإعلان النتائج للجماهير؛
- دعم القدرات الفنية والبشرية والمادية لتطوير الجهات المسئولة عن السياحة البيئية وحماية المناطق الطبيعية وتقديم الحوافز لمقدمي الخدمات؛
- اجراء الدراسات وأعمال المسح الخاصة بالحالة البيئية والاجتماعية للمقاصد السياحية وتنمية البرامج التعليمية الموجهة للأطفال والشباب لتوعيتهم لصيانة الطبيعة والاستخدام المستدام لها.

وفي سنة 2006 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع المنظمة العالمية للبيئة خطة استرشادية لتحقيق التنمية المستدامة لقطاع السياحة، حيث بينت هذه الخطة أن على الدول مراعاة اثنا عشر (12) هدفا عند التخطيط للتنمية السياحية المستدامة هي[29]:

1) **السلامة الاقتصادية:** ضمان قدرة المواقع السياحية والمنشآت السياحية على البقاء وقوتها التنافسية بحيث يمكنها أن تزدهر وأن تعطي منافع في المدى الطويل؛
2) **الرخاء المحلي:** وذلك من خلال تعظيم مساهمة السياحة في تحقيق رخاء المجتمعات المضيفة بما في ذلك نسبة الزائرين الذين ينفقون أموالا ويتم الاحتفاظ بها محليا؛
3) **تنشيط العمالة:** بزيادة عدد الوظائف المحلية التي تخلقها وتدعمها السياحة، وتحسين نوعيتها بما في ذلك مستوى الأجور وظروف الخدمة، وتوفيرها للجميع دون تمييز على أساس من الجنس أو السلالة وغيرها؛
4) **الإنصاف الاجتماعي:** وذلك بتشجيع التوزيع الواسع النطاق للمنافع الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن السياحة في جميع أنحاء المجتمعات المضيفة؛
5) **الرقابة المحلية:** من خلال توفير ما يلزم للسكان المحليين وإشراكهم في قرارات التخطيط والتسيير لمستقبل الأنشطة السياحية في مناطقهم بالتشاور مع باقي الاطراف المتدخلة؛
6) **إرضاء السياح:** عن طريق توفير خبرات مأمونة ومرضية ومشبعة لاحتياجات الزائرين وتوفيرها للجميع دون تمييز؛

7) **الارتقاء بالمجتمعات المحلية** : بالحفاظ على نوعية الحياة في المجتمعات المضيفة وتعزيزها بما في ذلك الهياكل الاجتماعية، والوصول إلى الموارد والمرافق العامة والنظم الداعمة للحياة، مع تحاشي أي شكل من أشكال التدهور أو الاستغلال الاجتماعيين؛
8) **إثراء الثقافة المحلية والمحافظة عليها:** من خلال احترام وتعزيز التراث التاريخي والثقافة الأصلية والتقاليد وتفرد المجتمعات المحلية المضيفة؛
9) **التكامل المادي:** المحافظة على جودة المناظر الطبيعية وتعزيزها سواء الحضرية أو الريفية منها، وتفادي التدهور المادي أو الجمالي للبيئة؛
10) **الحفاظ على التنوع البيولوجي:** بدعم حفظ المناطق والموارد الطبيعية والحياة البرية وتقليل حجم الضرر الذي يلحق بها؛
11) **الاستخدام الأمثل للموارد:** وذلك بعدم استخدام الموارد الشحيحة، وغير المتجددة لتطوير المرافق والخدمات السياحية وتشغيلها؛
12) **الحماية من التلوث البيئي:** بمحاربة تلوث الهواء والماء والأرض وتوليد النفايات من جانب المشروعات السياحية والزائرين.

تشكل المجالات الطبيعية المحمية، الأمكنة المثالية للسياحة البيئية، إلا أن قلة هذه المجالات وطابعها الخاص بالإضافة إلى الطلب العالمي المتزايد على خدمات السياحة البيئية يفرض يقظة وحذر كبيرين عند استغلال هذه المجالات. ومن جهة أخرى فإن السياحة البيئية تمثل الطريقة الأمثل لتصميم الخدمات السياحية في هذه المناطق الحساسة للسلوكيات البشرية[30]. وهناك عدة اعتبارات تفرض الاهتمام بالمجالات الطبيعية المحمية واستغلالها للسياحة البيئية منها[31]:

- توفر هذه المساحات المناخ لتنوع بيولوجي كبير ومناظر طبيعية خلابة؛
- الحظائر والمحميات عبارة عن أنظمة بيئية هشة تتعرض لضغوطات كبيرة متعلقة بتغيرات المناخ من جهة وبممارسات السكان المحليين الغير مسؤولة من جهة أخرى؛
- ظهور تيار عالمي للمساعدة من أجل الحفاظ على هذه الموارد الطبيعية الهامة وتسييرها العقلاني؛

- ظهور العديد من المنظمات الغير حكومية الوطنية والعالمية التي تراقب عن قرب مجهودات الدولة للحفاظ على هذه الأماكن الطبيعية الهامة.

ويجب أن توفر السياحة البيئية داخل المجالات الطبيعية المحمية أمورا أهمها:

- توليد أرباح اجتماعية من خلال اعتماد أنشطة سياحية تراعي التنوع البيولوجي؛
- تخصيص جانب من العوائد لأنشطة المحافظة والتطوير لهذه الفضاءات البيئية؛
- دعم المجهودات الهادفة للتخفيف من الضغوط التي تؤدي إلى تدهور هذه المساحات من خلال ادماج السكان المحليين في مناصب عمل داخل هذه الاماكن للقيام بأنشطة الحراسة،الحفظ، والإرشاد السياحي؛
- تنشيط الحركية التجارية والاقتصادية في المناطق الريفية المعزولة والحد من ظاهرة النزوح الريفي؛
- المساهمة من خلال المعلومات المعطاة للسياح في صناعة الوعي البيئي وحماية المحيط.

ولكن هذا مشروط بعدم إحداث إخلال بالتوازن البيئي الناتج عن تصرفات الإنسان وما قد يحدثه من تلوث بيئي، لذلك لابد أن تمارس السياحة البيئة بشكل يحقق التنمية المستدامة ويحافظ على الموروث البيئي للأجيال القادمة [32]. كما نشير هنا إلى أهمية التسويق السياحي في تفعيل وتنشيط السياحة البيئية داخل المجالات الطبيعية المحمية عموما والحظائر خصوصا، وذلك من خلال التعريف بها وبمواردها البيولوجية الفريدة في وسائل الإعلام الجماهيرية كالتلفزيون والإذاعة والصحف والمجلات والملصقات ومواقع الانترنت، ووضع كتيبات ومطويات تعرف بها وتوجه السائح أثناء زيارته لها مما يجعله يستمتع أكثر برحلته، وكذلك إقامة أيام إعلامية للتعريف بها وبأهميتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتوعية الأفراد بدور السياحة البيئية في تحقيق سياحة مستدامة تحافظ على الموارد الطبيعية وعلى التنوع البيولوجي.

4. واقع السياحة البيئية في الحظائر الوطنية الجزائرية:

كان الغرض الأساسي من إنشاء الحظائر الطبيعية في البداية، الحفاظ على الخصائص الطبيعية الهامة والفريدة المهددة بالفناء. وبعد إنشائها ظهرت إمكانية استغلالها للترفيه كغرض ثانوي، خاصة وقد أصبح السياح شديدي الحساسية للبيئات الملوثة والمتدهورة، لذا أصبحت جودة البيئة من بين أهم عوامل الجذب الأولى بالنسبة للسائحين على اختلاف أنواعهم[33]. وقد حاولت الجزائر بعد استقلالها إنشاء مجموعة من الحظائر الطبيعية الوطنية بغرض حماية مواردها البيئية النادرة من نباتات وحيوانات ومواقع أثرية، ورغم أن الاهتمام بهذه المناطق وحمايتها وتأهيلها جاء متأخرا، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تنظيما وتأطيرا قانونيا وتنظيميا لهذه الفضاءات.

تبلغ مساحة الجزائر 741 381 2 كلم2، تطل على البحر الابيض المتوسط بشريط ساحلي يمتد من الشرق إلى الغرب على مسافة 1622 كلم، وتبلغ المسافة بين الشمال إلى أقص الجنوب حوالي 2000 كلم، هذه الساحة الكبيرة والتنوع المناخي، سمحت بوجود عدة أنظمة بيئية (écosystèmes) يمكن حصرها في سبعة أنظمة هي[34]:

- الأنظمة البيئية البحرية والساحلية؛
- الأنظمة البيئية للمناطق الرطبة؛
- الأنظمة البيئية الجبلية (الرطبة والجافة)؛
- الأنظمة البيئية الغابية؛
- الأنظمة البيئية السهبية؛
- الأنظمة البيئية الصحراية؛
- الأنظمة البيئية الزراعية.

بالنسبة للمجالات المحمية في الجزائر، فإن أغلبها عبارة عن حظائر طبيعية وطنية، وعدد قليل من المحميات الطبيعية (5 محميات طبيعية)، ولذلك ارتأينا تسليط الضوء على واقع السياحة البيئية في الحظائر الوطنية لأهميتها وتنوعها البيئي. والحظيرة الوطنية (parc national) هي "فضاء طبيعي ذو أهمية وطنية يتم انشاءه بهدف حماية واحد أو

عدة أنظمة بيئية، كما يهدف إلى ضمان الحفظ والحماية للمناطق الطبيعية الفريدة نظرا لتنوعها البيولوجي مع اتاحتها مفتوحة للجمهور لأغراض تربوية وترفيهية"[35].

تشكل الحظائر الطبيعية الوطنية الحلقة الأهم في مجال حماية الشبكة الوطنية للمجالات المحمية، وهي تغطي مساحة اجمالية تقدر بأكثر من 50 مليون هكتار، وهي تتوزع على جميع أقاليم الجزائر أي أنها متنوعة من حيث الجغرافيا والبيولوجيا[36]، كما أنها تختلف من حيث الطبيعة والمناخ مما يتيح زيارتها طوال السنة وحسب تقلب الفصول، ويوضح الجدول الموالي بعض المعلومات الخاصة بهذه الحظائر الوطنية، والتي بلغ عددها حسب ما بحثنا عشرة (10) حظائر وطنية مصنفة إلى غاية سنة 2003.

الجدول رقم 01: قائمة الحظائر الوطنية الجزائرية المنشأة

اسم الحظيرة الوطنية	تاريخ الانشاء	المساحة (هكتار)	الموقع	النسبة% من مساحة الوطن
ثنية الحد	1983	3424	تيسمسيلت	
جرجرة	1983	18 550	تيزي وزو-	
الشريعة	1983	26 587	البليدة -	
القالة	1983	76438	الطارف	
بلزمة	1984	26 250	باتنة	
قوراية	1984	2080	بجاية	
تازة	1984	3807	جيجل	
تلمسان	1993	8225	تلمسان	
المساحة الكلية للحظائر		**165 361**		% 0,07
الطاسيلي	1972	11 400	اليزي	
الأهقار	1987	45 000	تمنراست	
المساحة الكلية للحظائر		**56 400**		% 23,73
المساحة الاجمالية		**56 565**		% **23,80**

Source : ABDELGUERFI A. et RAMDANE S.A., (2003) , **Mises en oeuvre des mesures générales pour la conservation *in situ***

تشكل مساحة هذه الحظائر مجتمعة 23,8 % من مساحة الوطن، مع العلم أن النسبة العالمية تختلف كثيرا من بلد لآخر، ففي حين لا تتعدى مثلا 0,07 %بالنسبة لدولة قطر فإنها تبلغ 85% بالنسبة لألمانيا.كما تجدر الاشارة إلى أن الحظائر الوطنية بالشمال ورغم كثرتها فإنها لا تمثل مجتمعة سوى نسبة 0,07 %من المساحة الاجمالية للوطن، في حين تشكل مساحة الحظيرتين الصحراويتين في الجنوب (الطاسيلي والأهقار) ما نسبته 23,73 % من مساحة الوطن، وفي الوقت الذي تتميز فيه حظائر الشمال بتنوع نباتي وحيواني كبير وحيوي، فإن حظيرتي الجنوب تشكلان متحفا مفتوحا على الهواء الطلق غني بالمواقع الأثرية والنقوش والرسومات على الصخور وبطبيعة ساحرة نادرة الوجود عالميا[37].

وقد أشار المشرع الجزائري في المادة رقم 15 من القانون رقم 02/11 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة إلى إمكانية استغلال المجالات المحمية بصفة عامة والحظائر الوطمنية خصوصا، لأغراض السياحة والترفيه، حيث بين أن كل مجال محمي يجب أن يقسم إلى ثلاث مناطق وهي[38]:

- **المنطقة المركزية:** وهي المنطقة التي تحتوي على العناصر والمصادر الفريدة المحمية، والتي لا يسمح فيها إلا بالأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي؛
- **المنطقة الفاصلة:** وهي منطقة تحيط بالمنطقة المركزية أو تجاورها وتستعمل من أجل أعمال ايكولوجية حية، بما فيها التربية البيئية والتسلية والسياحة البيئية والبحث التطبيقي والأساسي، فهي مفتوحة لزيارة اكتشاف الطبيعة أمام الجمهور رفقة دليل دون الاخلال بتوازنها البيئي؛
- **منطقة العبور:** وهي منطقة تحيط بالمنطقة الفاصلة وتحمي المنطقتين السابقتين، وتستخدم مكانا لأعمال التنمية البيئية للمنطقة المعنية ويرخص فيها لأنشطة الترفيه والراحة والتسلية والسياحة البيئية.

والملاحظ أن الحظائر الوطنية المنتشرة عبر التراب الوطني والتي أشرنا إليها سابقا تشهد توافد كبير للمواطنين خاصة في أيام العطل وفصل الصيف، إلا أن القاسم المشترك بينها هو غياب البنية التحتية اللازمة لتطوير السياحة البيئية في هذه الحظائر، فمعظمها بعيد عن شبكة الطرق والسكك الحديدية، والطرقات داخلها ترابية في الغالب، اضافة إلى غياب

هياكل الاستقبال وندرة الخدمات السياحية المرافقة التي تقتصر في الغالب على بعض الشباب العامل في إطار السوق الموازية، ويعود ذلك أساسا إلى نظام تسيير هذه الفضاءات الذي لازال حكوميا وعموميا في غياب شبه تام للاستثمارات الخاصة وفي ظل عجز السلطات المحلية والمركزية على تغطية النفقات المتزايدة للمحافظة على هذه الحظائر أمام مخاطر التلوث والحرائق التي تلتهم سنويا هكتارات من المساحات الغابية في فصل الصيف من كل سنة. ورغم استقطاب الحظيرتين الصحراويتين (الطاسيلي والأهقار) لعدد معتبر من السياح من داخل وخارج الوطن وخاصة في فصل الشتاء، إلا أن غلاء تذاكر السفر وقلة الرحلات إلى هذه الوجهات أثر بشكل كبير على الأنشطة السياحية داخل هاتين الحظيرتين التي تشكل مساحتهما الاجمالية ما يقارب مساحة فرنسا بكاملها، وتزخر كلاهما بمناظر ساحرة ومعالم تاريخية فريدة من نوعها عالميا وإقليميا.

ومن بين المعوقات فيما يخص تسيير واستغلال هذه المجالات المحمية نذكر[39]:

- غياب التنسيق بين القطاعات المعنية؛
- ضعف الميزانيات المرصودة لهذه المجالات؛
- ضعف الأبحاث التطبيقية داخل هذه الفضاءات؛
- ضعف التنظيم الاداري المعتمد في هياكل المجالات المحمية؛
- غياب الرقابة والمتابعة لمخططات التهيئة والتسيير لكثير من المواقع الجد حساسة؛
- ضعف التعاون الجهوي وتبادل الخبرات بين إدارات هذه المجالات مما عرقل عملية تثمين التنوع البيولوجي الذي تزخر به.

وهناك مجموعة من المتطلبات الضرورية لاستغلال الحظائر الطبيعية في ميدان السياحة البيئية نوجزها فيما يلي[40]:

- تحديد مراكز دخول داخل للحظائر، لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية، وضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الارشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع؛
- تنظيم دخول أي نوع من وسائل النقل إلى داخل الحظيرة، وبناء مواقف للسيارات والحافلات تتناسب وطبيعة الموقع وعدد الزوار، وتوفير خدمة نقل للزوار وأمتعتهم؛

- تحديد نقاط المراقبة البيئية المستمرة للتغييرات التي تحدث في مكونات المحيط الحيوي داخل الحظيرة نتيجة الأنشطة السياحية، وذلك من خلال إقامة محطات لرصد هذه التأثيرات والاستعانة بصور الأقمار الصناعية، ونظام المعلومات الجغرافي، بهدف توفير إدارة سياحية سليمة للموارد الطبيعية والبشرية؛
- توفير إدارة سياحية مثلى تعنى بالتطوير والحماية للحظيرة وتنظيم حركة السباح بين أرجائها؛
- توفير البنية التحتية كشق الطرق وإقامة الجسور والسكك الحديدية لتسهيل حركة السياح وتنقلاتهم وزياراتهم إلى هذه الحظائر، ولكن ذلك لابد أن يكون حسب خطة مدروسة لا تشوه الصورة الجمالية للحظيرة؛
- إقامة البنية الفوقية للقطاع السياحي، ويتمثل ذلك في إقامة المنشآت و الهياكل الخاصة بتقديم الخدمات التي تحقق رضا السائح وتمنحه الراحة والاستجمام مثل الفنادق والمخيمات ومساحات لتسلية الأطفال وغيرها، لأن الحظائر الوطنية تتميز بقلة هذه المرافق وغيابها في الكثير من الأحيان؛
- إنشاء وكالات سياحية خاصة بتنشيط السياحة البيئية داخل الحظائر تعمل على التعريف بالحظائر الوطنية وبما تتميز به من جماليات، كما تتولى هذه الوكالات القيام برحلات بشكل منتظم نحو هذه الحظائر والإشراف على السياح أثناء الرحلة السياحية وتوجيههم وتعريفهم بما يرونه أثناء ذلك، كما تحرص في نفس الوقت على حماية الحظيرة من التصرفات السيئة لبعض السياح، مما يساهم في استدامة هذه الحظائر ومحافظتها على خصائصها البيولوجية والجمالية.

ولترقية السياحة البيئية داخل الحظائر الوطنية في الجزائر، يجب على السلطات المخولة إعطاء الأولوية للجوانب التالية:

- تطوير كل الحظائر الوطنية من خلال تطوير البنية التحتية المجاورة لهذه المساحات كالفنادق وخطوط النقل؛
- ترقية المهارات والصناعات التقليدية المحلية؛

- الاهتمام بالتسويق لاستقطاب السياح الداخليين قبل الأجانب وتنمية أخلاق الحفاظ على البيئة؛
- اشراك جميع القطاعات والمتدخلين لتطوير قطاع السياحة البيئية وخاصة المجتمعات المحلية، جمعيات الحفاظ على البيئة، والوكالات السياحة؛
- رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتثمين هذه الموارد الطبيعية الهامة؛
- تشجيع الاستثمار الخاص داخل هذه المجالات وخاصة في مجال الفندقة والإطعام وخدمات التسلية وغيرها.

وقد ظهر في السنوات الأخيرة أسلوب جديد لتسيير الحظائر الطبيعية ويتمثل في التسيير التشاركي (gestion participative)، حيث يتم اشراك السكان القرويين المحليين في تسيير هذه المناطق في اطار استراتيجية حماية- تنمية، ففي حين يستفيد بعض السكان من دخل شهري، يستفيد الآخرون من حماية الطبيعة، كما يتم توكيل جمعيات الأحياء الريفية بتسيير أنشطة السياحة البيئية داخل الحظائر، وحث السكان المحليين على انشاء مؤسسات مصغرة للعمل في السياحة البيئية كمرشدين أو حرفيين تقليديين أو فرق مسرحية وغنائية، وهذا الأسلوب أفضل بكثير من أسلوب التسيير الحكومي المهيمن[41]. أما في الجزائر فكل الحظائر التي ذكرناها سابقا تسير حكوميا وفي غياب شبه تام للسكان المحليين ولجمعيات المجتمع المدني المعنية بالبيئة، بالإضافة إلى ندرة الاستثمارات الخاصة اللازمة لترقية السياحة داخل هذه الفضاءات، وهو ما جعل غالبها يتخبط في مشاكل تسييرية وتمويلية كبيرة خاصة مع الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها البلاد بعد التراجع الكبير في أسعار النفط عالميا وانتهاج الحكومة لسياسات مالية تقشفية.

5. الخاتمة:

تزخر الجزائر بمجموعة من الحظائر الطبيعية الوطنية ذات الخصائص النادرة والمصنفة عالميا، ولكن الملاحظ أن هذه الفضاءات الطبيعية غير مستغلة بشكل جيد في تنشيط السياحة البيئية لعدة أسباب يمكن تداركها، والعمل على توظيف هذه المساحات الطبيعية الشاسعة المحمية قانونا في تطوير قطاع السياحة البيئية، مع الحفاظ عليها وعلى مواردها النباتية والحيوانية في اطار نظرة شاملة لتنمية السياحة المستدامة. كما أن الجزائر بمساحتها الكبيرة جدا يمكن أن تحتضن عدد أكبر من هذه الحظائر اذا تم وضع استراتيجية وطنية تشارك فيها كل القطاعات الوزارية المعنية، لجرد كل المناطق الطبيعية وتصنيفها كمجالات محمية في اطار القانون 02/11، ثم العمل على استغلالها في ميدان السياحة البيئية بإشراك كل الأطراف الفاعلة وعلى رأسهم القطاع الخاص ووكالات السفر والسياحة وجمعيات حماية البيئة الوطنية والمحلية.

التوصيات والاقتراحات:

لتفعيل دور الحظائر الوطنية واستغلالها الأمثل في مجال السياحة البيئية المستدامة في الجزائر، نقترح جملة من التوصيات أهمها:

- الاهتمام بإنشاء المرافق السياحية والبنى التحتية الضرورية لخدمة السياح كالفنادق، المخيمات الصيفية وشبكة الطرقات التي تساعد على زيارة هذه الأماكن واكتشافها، ولا يتسنى هذا إلا من خلال تفعيل الاستثمار السياحي الخاص داخل هذه الحظائر؛
- دعم إدارات الحظائر الوطنية بميزانيات مالية كافية وموارد بشرية مؤهلة لتمكينها من القيام بواجباتها على أكمل وجه، بالإضافة إلى عقد شراكات دولية للاستفادة من الخبرات في مجال تسيير وتثمين الحظائر الوطنية؛
- نشر ثقافة السياحة البيئية والسياحة المستدامة بين الأفراد، من أجل ممارسة الأنشطة السياحية بطرق وأساليب حضارية تؤثر بشكل إيجابي على البيئة وعلى المجالات الطبيعية المحمية بشكل خاص؛

- جرد وإحصاء وتوثيق الموارد التي تحتوي عليها كل حظيرة وطنية على حدى، والتعريف بمختلف خصائصها ومميزاتها،ووضع دليل سياحي وطني ضمن مراكز ومواقع خاصة لهذه الفضاءات الطبيعية؛
- العمل على انشاء المزيد من الحظائر الوطنية الجديدة في المناطق الطبيعية المنتشرة عبر التراب الوطني وتصنيفها وحمايتها طبقا للقانون 11/ 02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة؛
- وضع سياسة تسويقية شاملة للتعريف بهذه الفضاءات وتنشيط حركة المواطنين نحوها من خلال اشراك جمعيات حماية البيئة ووكالات السياحة والأسفار ؛
- تشيع السكان المحليين المجاورين لهذه الحظائر على إنشاء مؤسسات سياحية خدمية في اطار أجهزة دعم التشغيل ANSEJ، CNANC ، ANGEM ،بالإضافة إلى اشراك قطاع الصناعات التقليدية والحرف؛
- تنشيط الرحلات والجولات المدرسية المأطرة نحو هذه الفضاءات لتربية الأجيال القادمة على الحفاظ على البيئة والمساحات الخضراء وغرس الوعي البيئي.

6. قائمة المراجع:

[1] Agnès François-Lecompte, Isabelle Prim-Allaz, (2009), **Les Français et le tourisme durable : proposition d'une typologie**, Management & Avenir 2009/9 (n° 29), p. 308-326.

[2] محسن الخضيري،(2005) ، **السياحة البيئية**، مجموعة النيل، القاهرة، مصر، ص42.

[3] **Jonathan** Tardif, (2003), « **Écotourisme et développement durable** », *VertigO - la revue électronique en sciences de l'environnement* [En ligne], Volume 4 Numéro 1 , mai 2003, mis en ligne le 01 mai 2003, consulté le 30 décembre 2017.

[4] Martha Honey, (1999)**Treading Lightly? Ecotourism's Impact on the Environment,** From *Environment* vol. 41, no. 5 (June 1999). Published by Heldref Publications, 1319 Eighteenth St., NW, Washington, DC,1999.

[5] OIPR, (2009), Office Ivoirien des Parcs et Réserves, Ministère Ivoirien de l'Environnement, des Eaux et Forêts, , **Stratégie de relance**

de l'écotourisme dans les parcs et réserves de Côte d'Ivoire, document disponible en ligne**.**

[6] زياد عيد الرواضية،(2013)، " **السياحة البيئية المفاهيم والأسس**" ، دار زمزم ناشرون، عمان، الأردن ، ص 18.

[7] سيف السلطان مهدى معيض (2008)، **علاقة السياحة والبيئة**، محاضرة على الخط، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، محملة من موقع الجامعة www.faculty.ksu.edu.sa

[8] Nadia BENYAHIA, Karim ZEIN,(2003), **L'écotourisme dans une perspective de développement durable,** Contribution spéciale de Sustainable Business Associates (Suisse) à l'atelier « Pollution and Development issues in the Mediterranean Basin » ,dans le cadre de la 2ème Conférence Internationale Swiss Environmental Solutions for Emerging Countries (SESEC II) du 28-29 janvier 2003 à Lausanne, Suisse.

[9] Renaud Lapeyre et al.,(2007), « **L'écotourisme est-il un mode durable de valorisation des ressources naturelles ? Une comparaison Namibie-Madagascar** », Afrique contemporaine, 2007/2 (n° 222), p. 83-110.

[10] زياد عيد الرواضية ، مرجع سابق، ص25.

[11] **Jonathan** Tardif, op cit.

[12] زياد عبد الرواضية،مرجع سابق، ص 38.

[13] Dudley, N. (2008), **Lignes directrices pour l'application des catégories de gestion aux aires protégées**, UICN, Gland, Suisse, disponible sur le site : www.iucn.org/publications.

[14] ABDELGUERFI.A, (2003), **Rapport de Synthèse sur «Plan d'Action et Stratégie Nationale sur la Biodiversité, Mises en œuvre des mesures générales pour la conservation *in situ* et *ex situ* et l'utilisation durable de la biodiversité en Algérie**» MATE-GEF/PNUD : Projet ALG/97/G31, document en ligne disponible sur le site internet du Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement.

[15] Dudley, N., op cit.
[16] Idem.
[17] Sandra Camus et al.,(2010), « **Tourisme durable : une approche systémique** », *Management & Avenir* 2010/4 (n° 34), p. 253-269.
[18] Idem.
[19] Hugues François, (2004), **« Le tourisme durable une organisation du tourisme en milieu rural** », Revue d'Économie Régionale & Urbaine, 2004/1 (février), p. 57-80.
[20] Mbaye Fall Diallo,(2014), « **Les études quantitatives sur le tourisme durable : une analyse des principaux travaux de recherche** », Management & Avenir 2014/3 (N° 69), p. 204-221.
[21] Agnès François-Lecompte, Isabelle Prim-Allaz, (2009), **Les Français et le tourisme durable : proposition d'une typologie**, Management & Avenir 2009/9 (n° 29), p. 308-326.
[22] Erick Leroux,(2010), « **Vers un Tourisme Durable ou un écotourisme** », Management & Avenir 2010/4 (n° 34), p. 234-238.
[23] Agnès François-Lecompte, Isabelle Prim-Allaz, op cit.
[24] Sandra Camus et al., op cit.
[25] Hugues François,(2008), **Durabilité des ressources territoriales et tourisme durable : vers quelle convergence** ?, Géographie, économie, société 2008/1 (Vol. 10), p. 133-152.

[26] UICN/PACO (2010), Union internationale pour la conservation de la nature et de ses ressources, étude « **Le tourisme dans les aires protégées d'Afrique de l'Ouest : quelle contribution à la conservation** ? », Ouagadougou, BF: UICN/PACO

[27] جهاز شؤون البيئة، (2005)، وزارة البيئة المصرية، الإدارة المركزية لحماية الطبيعة، **نحو إستراتيجية وطنية وخطة العمل للسياحة البيئية فى مصر**، على موقع الوزارة www.eeaa.gov.eg ، تاريخ التصفح 15 حوان 2018.

[28] جهاز شؤون البيئة، (2005)، مرجع سابق.

[29] Erick Leroux, op cit.
[30] **Jonathan** Tardif, op cit.
[31] OIPR, (2009), op cit.

[32] عايد راضي خنفر، إياد عبد اله خنفر ،(2006)، " **تسويق السياحة البيئية والتنوع الحيوي**"، مجلة الببيئة والمحيط ، المجلد 09 ، العدد02 ، جامعة أسيوط، ص59.

[33] نشوى فؤاد، (2008)، **محاضرات في السياحة المتواصلة والبيئة**،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية، مصر، ص19.

[34] MATET , (2009), Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme , **Quatrième rapport national sur la mise en œuvre de la convention sur la diversité biologique au niveau national**, rapport disponible sur le site du ministère, www.matet.dz.

[35] المادة رقم 5 من القانون رقم 02/11 الصادر في 2011/02/17 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.

[36] ABDELGUERFI.A, (2003), op cit.

[37] ABDELGUERFI A. et RAMDANE S.A., (2003) , **Mises en oeuvre des mesures générales pour la conservation *in situ* et *ex situ* et l'utilisation durable de la biodiversité en Algérie**. Rapports de Consultation dans le cadre du Projet PNUD-FEM-MATE, ALG97/G31 ‘‘Plan d’Action et Stratégie Nationale sur la Biodiversité’’. rapport disponible sur le site du ministère, www.matet.dz

[38] المادة رقم 15 من القانون رقم 02/11 الصادر في 2011/02/17 .

[39] MATET, op cit.

[40] إبراهيم خليل بظاظو،(2010)، **الجغرافيا السياحية – تطبيقات على الوطن العربي** " درا الوراق– الأردن ،ص ص 451– 452.

[41] UICN/PACO, op cit.